قوله **احديها** يدل بعض من قوله سبع وكذا القول في غيره ويحتمل
ان يكون مبتدا وما بعده خبره على معنى احداها هي التي تقع كذا
وكذا فاحد المواضع السبعة التي حكم فيها بمحل الجمل موضع خبر المبتدأ
او موضع خبر ان اينما عدهما واحدا لو شتركهما في الرفع وان كان
الفرق بينهما حاصلا بان العامل في الاول هو العامل المعنوي وفي
الثاني اللفظي على ما هو المذهب المنصور والا يمكن الحصر الاستقرائي
في السبعة وانما لم يذكر خبر لا التي لنفي الجنس ما لكونه في حكم خبر
باب اولكثاته **الواقعة خبرا** اي التي تكون خبرا بواسطة رابطة
تربطها بالاول **او موضعها** اي اعراب محلها فاستعمال الموضع
تعين **رفع** او موضع رفع اذا وقعت **في** موضع خبر **المبتدا وان**
المراد من باب ان هو الحروف المشبهة بالفعل فيكون ذكر الباب اشارة الى
كثرة وقوع الجمل في ذلك الموضع مثال الجملة الواقعة خبرا في موضع خبر
المبتدأ قام ابوه في نحو **زيد قام ابوه** فزيد مبتداء قام فعل فاعله ابوه فالجملة
خبر المبتدأ فمحل الرفع على انه مضاف اليه ومثال الجملة الواقعة في موضع رفع
خبر ان **نحو ان زيدا ابوه قايم** فزيدا اسم ان وابوه مبتدا خبره قايم
فالجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو
هل جاز فقيل بمحل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية بلا تقدير
شيء كما في قوله تعالى ما انتم لامرحبا بكم وقيل بمحلها رفع او نصب
بقوله مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا فاختار

البعض

الواقعة خبرا

البعض الاول ورجح البعض الاخر الثاني لكن التفصيل ههنا هو الاولى فانا
نجد بعض الانشاء يكون محكوما به بلا تقدير شيء نحو متى القتال وكيف
زيد وبعضه تحتاج اليه نحو زيدا اضربه **فان قلت** الكلام في الجملة
الانشائية لا في مطلق الانشاء فلو يلزم من صدق العام صدق الخاص
فلو يتم التقريب **قلت** لو وجد مانع من الخبرية لكان هو معنى الانشاء
وهو سواء في المفرد والجملة فلا مجال للفرق قبل المقابل للانشاء هو الجملة
الخبرية لاخبر المبتدأ فان الاول لا يزمه احتمال الصدق والكذب بخلاف
الثاني فلا مانع من وقوع الجملة الانشائية خبر المبتدا بلا تقدير
القول فيكون الاختلاف حاصلا من اشتباه احد استعمالي لفظ الخبر بالاخر
فيصير النزاع لفظيا في التحقيق فالتحقيق ان يقال ان اعتبر في خبر المبتدأ
ثبوته له وانتفاؤه عنه فلا يتصور وقوع خبر المبتدا انشاء بلا تقدير
امر وان اعتبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح السكوت عليه فلا شك
انه يقع خبره بدون التقدير لكن لحوق هو الثاني لان الخبر هو المسند
الى المبتدأ والمعتبر بينهما هو التعلق المفيد على اي وجه كان الا ترى ان الفعل
في قولك اضرب زيدا هو المسند الى الفاعل مع انه لا يتصور بينهما الا الارتباط
بحيث يصح السكوت عليه لا التعلق الوقوعي **ونصب** عطف مع ما بعده
على قوله رفع مع ما بعده على طريق عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب
الفراء واما عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز اصلا لان حرف
العطف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين نعم مثل هذا العطف عند صاحب الكشاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)